تجارة العراق الخارجية

دراسة تاريخية

1861-1932

الكلمات المفتاحية (الخارجية ,تجارة ,العراق)

م.د. *فاضل محمد رضا الشرع*

ديوان الوقف الشيعي

The Iraq 's foreign Trade and its development

historical study

1861-1932

Key words(Reference- Importance –Result)

Asst. Dr. Fadhil Mohammed Ridha Al-Sharaa

الملخص

حضيت التجارة العراقية باهتمام اوربا والشرق الاوسط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نظراً للتوسع التجاري والصناعي الذي تستهدفه اوربا في هذه الفترة ورغبتها في بحث عن اسواق لتصريف منتجاتها ولهذا النشاط دوراً مهماً في اقتصاديات الدول المصدرة فضلاً عن استثمار مواردها وجني الفواتير الاقتصادية , وعلى هذا فان التجارة العراق الخارجية التي ولدتها ظروف الحرب العالمية الاولى ودخول العراق تحت الانتداب البريطاني جعلها غير متوازنة وفق المنظور الاقليمي الدولي . وسيطرت الاحتلال على المقومات الاساسية لتلك العناصر سواء كانت انتاجية او استهلاكية بهدف بقاء الهيمنة الرأسمالية اقتصادياً وزراعياً وتكنولوجياً خدمة لمصالحها

Abstract

The Iraqi trade have been hugely concerned by Europe and middle east in the half of 19th century owing to the industrial and commercial expansion especially Europe seeks to find out markets to sell their products and its role in the economics of exported countries ; besides , investing its resources and economic benefits. Thus , The Iraqi trade ensued from the 1st world war conditions and the entrance of Iraq under the British mandate that made the trade unbalanced based on the US perspective since the occupation got control of the basic elements either be productive or consuming as to remain the capital dominance economically and technologically a prevailing one for their benefit.

المقدمة

حظيت التجارة العراقية باهتمامات الباحثين القدامى والمحدثين، لكونها تمثل أحدى جوانب الحياة الاقتصادية المهمة في العراق ، ودراستنا هذه تهدف إلى دراسة التطور الذي أصاب التجارة منذ عام ١٨٦٩ وحتى عام ١٩٣٢، معتمداً في ذلك على الإحصاءات الصادرة في المدة التي تناولها.

والملاحظ أن اهتماماً أوربياً واسعاً قد توجه إلى مناطق الشرق الأوسط، والعراق خاصة ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وما بعد، نظراً للنشاط الصناعي الواسع الذي شهدته أوربا، ورغبتها في البحث عن الأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية، والحصول على المواد الأولية، فكان أن وجدت ضالتها في بلدان الشرق الأوسط وغيرها، ومما لاشك فيه أن الدول تتفاوت في درجة الاعتماد على نهاية التجارة الخارجية، مما يعطي لهذا النشاط دوراً مهماً في اقتصاديات بعضها بسبب اعتمادها على ما تصدره، فضلاً عن استثمار مواردها وجني الفوائد من تخصصها بتحقيق الفوائد الاقتصادية، وعلى هذا فأن تطور التجارة الخارجية الذي ولدته تلك الظروف ، فضلاً عن ظروف الحب العالمية الأولى ودخول العراق تحت السيطرة البريطانية ، ومن ثم الانتداب البريطاني ، هي التي سيتناولها هذا البحث.

أولاً- تجارة العراق وتطورها حتى قيام الحرب العالمية الأولى

احتل العراق منذ نشأته موقعاً مهماً في التجارة الدولية، بسبب موقعه الجغرافي، حيث وصف بأنه اقصر طريق بين أوربا وجنوب شرق آسيا وانه يقع ضمن الجسر الأرضي الذي يوصل بين آسيا وأفريقيا وأوربا، كما يوصل بين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والمحيط الهندي، الأمر الذي جعله مركزاً مهماً لطرق القوافل التجارية الإقليمية والدولية[١].

ومنذ بداية القرن التاسع عشر حدث أهم تطور في ماهية تجارة العراق الخارجية واتجاهها الذي ظهرت به في القرن العشرين[٢]، حيث تحولت خلال القرن التاسع عشر إلى تجارة استيراد عدد متزايد من مختلف السلع المصنوعة للاستهلاك في العراق أو البلاد المجاورة وتصدير المواد الأولية والغذائية من العراق أو تلك البلاد[٣]. وقد ارتبطت هذه التطورات بجملة من العوامل الداخلية فقد كان لتقدم النقل النهري والاتصالات أثر مهم في نمو توسيع التجارة العراقية في تلك المدة، إذ شهد العراق خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن نفسه عملية مسح نهري دجلة والفرات، وأثبتت تلك المسوحات صلاحيتها للملاحة، فتم تأليف شركتين أحدهما بريطانية وهي شركة دجلة والفرات للملاحة التجارية "Steam Naviation Co- Euphrates and Tigris" وشركة عثمانية هي (العمان – العثماني) حيث أخذت بواخرهما بنقل البضائع بين بغداد والبصرة ومنها إلى خارج العراق، مما أدى إلى توسع تجارة العراق الخارجية، حيث تم فتح بيوت لها في مرسيليا ومانجستر البريطانية[٤]، وقد تعززت هذه المظاهر عندما أسس بريد الهجين بين بغداد ودمشق عام ١٨٤١[٥].

كما شهدت الدولة العثمانية محاولات جدية لإصلاح أوضاعها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، لقد صدرت العديد من المراسيم والقوانين في ميدان النشاط التجاري والعلاقات التجارية الحديثة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، صدر المرسوم الإصلاحي المعروف باسم (خط همايون) الذي تضمن بنوداً بخصوص تسهيل النشاط الاقتصادي للأجانب داخل الدولة العثمانية لاسيما في مجال إنشاء المؤسسات المصرفية[٦]. كما شهدت السياسة التجارية في هذه المدة عقد معاهدات

تجارية شملت فرنسا عام ١٨٦١ وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٤، وكان من نتائج هذه المعاهدات زيادة التبادل التجاري بين البلاد العربية ودول أوربا[٧]. ومما لاشك فيه إن ذلك انعكس على تجارة العراق الخارجية كونه جزءاً من الدولة العثمانية.

وفي نهاية عام ١٨٦٤، تم إنجاز خط تلغرافي يمتد من بغداد إلى طهران ومنها إلى ميناء بوشهر على الخليج العربي وربطت بخطوط الاتصال مع الهند مما أدى إلى بدء الاتصالات التلغرافية بين الفاو والهند، وفي بداية عام ١٨٦٥ تم إنجاز الخط التلغرافي الذي ربط الهند بأوربا عن طريق الخليج العربي والعراق واسطنبول، كما قامت حكومة الهند البريطانية افتتاح مكاتب بريدية حديثة في البصرة وبغداد عام ١٨٦٨[٨].

ومن العوامل التي ساهمت في النمو والتوسع التجاري حركة الإصلاح التي قام بها الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) الذي جاءت إجراءاته في وقت ارتبط فيه العراق بالسوق العالمية بشكل واضح مما انعكس على التجارة الخارجية للعراق[٩]. كما أن إصلاح الإدارة الكمركية وافتتاح المصارف الأجنبية في العراق، حيث تم تأسيس فرع للبنك الشاهي الإيراني في بغداد ١٨٩٠ والبصرة عام ١٨٩١، والبنك العثماني الذي أسس فروع له في بغداد والبصرة والموصل للسنوات ١٨٩٣-١٨٩٤[١٠]،فيما شكلت الاكتشافات البحرية، وافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٠ وتحسن وسائل النقل والتقدم العلمي والثورة الصناعية وانخفاض الرسوم الكمركية في مقدمة العوامل الخارجية مما لم يكن العراق بمعزل عن آثاره[١١]، الأمر الذي سهل عملية التبادل التجاري واستثمار رؤوس الأموال وعزز نمو التجارة الخارجية في العراق.

على الرغم من ذلك، فليس من الميسور إيضاح تجارة العراق الخارجية أو قيمتها قبل القرن العشرين بصورة دقيقة، إذ إن الإحصائيات العثمانية المتوفرة كانت مضطربة، فهي بالوقت التي تفصل بين تجارة ولاية بغداد والبصرة، وتغفل ذكر أرقام بعض تجارة البصرة بعد إعادة شحنها إلى بغداد ضمن تجارة ولاية البصرة نفسها، فإنها كانت تخلط بين تجارتي الاستيراد والتصدير وتجارة الترانزيت، كما تغفل أرقام

التجارة بين العراق وتركيا وسوريا والجزيرة العربية، بسبب وحدة البلاد الكمركية ويبدو من الأرقام المعروفة عن تجارة العراق الخارجية العامة إن قيمتها قد تراوحت خلال السنوات الأخيرة من عهد الدولة العثمانية (١٩١٠-١٩١٣) بين نحو ٨، ٥، ٩ مليون باوناً إسترلينياً، ومع ذلك فإن هذه الأرقام قد تنطوي على نوع من التضخم، وربما الرقم الأقرب إلى الدقة هو ستة ملايين باون[١٢].

ويوضح الجدول (١) قيم تجارة العراق الخارجية للسنوات ١٩١٠-١٩١٣ المالية مقدراً بالجنيهات الإسترلينية[١٣].

السنوات	المدن	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
الاستيرادات	بغداد	٢,٧٣٦,٤١٤	٢,٦٦١,٤٠١	٢,٨٢٢,٨١٧	٢,٩١٤,٥٣٦
	البصرة	٢,٦٣١,٥٩٦	٢,٨٥٥,٦٧٧	٢,٦٣٧,٨٠٩	٢,٩٠٠,٢٧٣
	الموصل	١٤١,٩٤٠	١٦٤,٩٤٠	.	.
الصادرات	بغداد	٨٥٣,٩٦٣	٧٤٦,٨٢٤	٩٣٠,٧٦٠	٧٥٥,٥٠١
	البصرة	١,٦٨٦,٢٤١	٢,٥٢٥,٨٧٤	٣,٢٤٦,٥٦٠	٩,٩٣٩,٢٥٩
	الموصل	٦٠٩,٤٣٠	٣٤٣,٣٣٠	.	.

ويستدل من أرقام الجدول، إن تجارة البصرة كانت أوسع بكثير من تجارة ولايتي بغداد والموصل، والراجح في سبب ذلك إن البصرة تعد الميناء الرئيس للعراق وبحكم موقعها في جنوب العراق فإنها تعد مركزاً للنشاط الاقتصادي .الذي تقوم به العشائر العراقية من أنشطة اقتصادية في مجالي الإنتاج الزراعي والحيواني الذين يعدان من أهم صادرات لعراق في تلك الحقبة، كما يوضح الجدول تفوق الصادرات على الواردات وهو ما يكسب تجارة العراق الخارجية.

ويوضح الجدول (٢) الأسواق الرئيسة لتجارة بغداد الخارجية للمدة ١٩٠٩-١٩١٣ مقدرة بالجنيه الإسترليني[١٤]

أسماء الدول	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
بريطانيا	٢٥٥,٧٤٤	٣٣٠,٣٦١	٣٨٤,٣٤٧	٢٨٥,٦٥٠	٢٤٦,٠٠١
فرنسا	١٧٧,٥٤٠	١٣٢,١٣١	١١٣,٥٣٩	٢٢٢,٨٢٥	١٤٦,٥٣٢
الولايات المتحدة الامريكية	١٣٥,٩٤٦	١٥٥,٠٤٩	٩٥,٥٢٠	١٢٠,٦٤٦	١٣٩,٢٢٣
المانيا	٢٨,١٤٤	٣٠,٤٤١	٣٦,٩١٥	٨٨,٢٣٩	٤٦,٩٩٧
الصين	١٠٤,٠٢٩	٦١,٥٤٠	٨١,٧٣٣	٥٠,٧٤٤	٦٠,١٨٢

يستدل من هذا الجدول إن بريطانيا تأتي في مقدمة الدول المستوردة ويأتي بعدها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم بقية الدول الأخرى، وهذا يشير إلى محاولة الأسواق البريطانية استيعاب البضائع العراقية حيث كانت تسعى بكل جهودها لإثبات وجودها في تحقيق مصالحها الاقتصادية في العراق.

وللإطلاع على الميزان التجاري خلال هذه المدة لابد من توضيح استيرادات بغداد والجدول (٣) يوضح هذه الاستيرادات وهي مقدرة بالجنيه الإسترليني. جدول (٣)[١٥]

أسماء الدول	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
بريطانيا	١,٢٠١,٣١٦	١,٣١٧,٧٦٢	١,١٩٩,٥٩٧	١,٤١٥,٢٨٨	١,٣١٤,١٣٨
المانيا	٣٦,٧٠٥	٥٣,٧٠٥	٩١,٠٦٠	١١٥,٧٢٥	١٤٤,١١٥
فرنسا	١٢٠,١٩٣	٢٠٣,٢٨٤	٧٢,٩٩٨	٦٤,٠٠٥	٨٢,١٧٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٢١٥,٠٠٠	٩٠٦,٠٠٠	٦,٨٦٤	٩,٢٦٥	٢٩,٣٢١
الصين	.	.	٦,٩٦٠	٤٠,٦٧٠	٣٧,٢٦٣

يتضح من الجدول أعلاه بأن الميزان التجاري لصالح العراق مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، في حين لم يكن لصالحه مع بريطانيا

وألمانيا، حيث سعت كلا الدولتين منذ البداية للسيطرة على الأسواق العراقية وجعل العراق محوراً لتجارتها الخارجية.

وهكذا توضح انه على الرغم من النقلة النوعية التي شملت حجم التجارة الخارجية، خلال تلك الحقبة، إلا انه ليس من الدقة إعطاء صفة الانتعاش التجاري وتطور تجارة العراق التجارية، إذ كانت أبرز سمات هذه التجارة شدة الارتباط بالسوق الرأسمالية. مما عزز دور الرأسمال الأجنبي،لاسيما الشركات البريطانية، حتى أضحت بريطانيا السوق الرئيسي لصادرات واستيرادات العراق، ونتيجة لهذا الارتباط بدأ الإنتاج المحلي يتأثر بتقلبات السوق العالمية وتخضع لتيارات الأسعار العالمية، الأمر الذي أدى إلى تعرض تجارة العراق الخارجية لعدم الاستقرار والذي كان من نتائجه على المستوى التجاري العراقي، إن أشهر بعض التجار إفلاسهم لعدم القدرة على مجاراة هذه التقلبات وفي أكثر من مناسبة[١٦]. فضلاً عن ذلك هيمنة التجار اليهود على الأنشطة التجارية لتعزيز السيطرة البريطانية على النشاط الاقتصاد في العراق[١٧].

وعلى هذا يلخص أحد الباحثين إلى نتيجة مفادها إن التجارة الخارجية كانت الطريق الأول للنفوذ الاقتصادي الاستعماري في العراق[١٨]، وان النمو الكبير في الدخل والتجارة العالمية في القرن التاسع عشر من جانب الطلب هو الذي أدى إلى المعدل العالي لنمو تجارة التصدير العراقية خلال المدة ١٨٦٤-١٩١٣، حيث ارتفع معدل هذه التجارة من ٨,٣١٠ مليون دولار حسب سعر السوق القديم في ١٨٧٦-١٨٨٠ إلى ٢٥,٣٣٠ مليون دولار عام ١٩٣٣[١٩]. لذلك كان من الطبيعي أن تعاني التجارة الخارجية من هذه الأوضاع طالما هيمنت على فعاليتها الأساسية سلطات الاحتلال العثماني والتي كان يكتنفها الفساد الإداري والتخلف.. لذلك فإن جميع التطورات والإصلاحات التي باشر بها العثمانيون في أواخر عهدهم لم تكن تنصب في تيار الحضارة الأوربية. أو صحوة الرجل المريض إذ كان في انفصال العراق عن الإمبراطورية العثمانية، خطوة أولى في سبيل الإصلاح وبداية لتاريخه الحزين كدولة[٢٠]. أثر قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ التي عدت فيما بعد وتبعاً لتطوراتها السياسية مرحلة جديدة في تاريخ العراق الحديث.

ثانياً - تجارة العراق الخارجية حتى دخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢:

أصبح الاقتصاد العراقي بصورة عامة وتجارته الخارجية على وجه الخصوص من الضعف والتردي [٢١]، إذ عمل البريطانيون منذ أن وطأت أقدامهم أرض العراق على فتح أبواب تجارة العراق لأسواقهم من أجل ضمان مصالحهم وتوطيد أركان سلطانهم[٢٢]، الأمر الذي أدى إلى توقف الصادرات العراقية وزيادة الاستيرادات خلال هذه المدة، ولكي نجد الصورة أكثر، انه بالوقت الذي توقفت الصادرات العراقية عامي ١٩١٥ و ١٩١٦، بسب ضعف وسائل النقل وعدم أمانة الطرق، فضلاً عن التركيز على توفير الأرزاق والمواد للجيش البريطاني المتمثلة بالحبوب والسلع الضرورية قد كانت العامل الأكثر أهمية في هذا الجانب[٢٣]، فإن الاستيرادات قد ارتفعت فبلغت وازدات البصرة خلال عام ١٩١٥ ما يقارب ٩,٤٤٥,٧٥٨ روبية وزادت إلى ستة أضعاف عام ١٩١٧ إذ وصلت مبالغها ٦٢,٥٤٤,٦٣٧ روبية، الأمر الذي توضح من خلال عدد السفن التي وصلت ميناء البصرة التي بلغ عددها (٨١٦) سفينة تجارية وما يقارب (٧٥٤) من السفن الشراعية وهي محملة بمختلف المواد[٢٤].

ومهما يكن من أمر فقد شهدت تجارة العراق الخارجية توسعاً كبيراً بسبب الإنفاق الواسع للجيش البريطاني، وزيادة اعتماد ايران على طريق بغداد في تجارتها، بسبب أحداث ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٧ في روسيا والعدوان الذي شنته دول الحلفاء ضد روسيا، فضلاً عن فرض الحصار الاقتصادي على الأخيرة، مما أدى إلى زيادة استيرادات البصرة حتى وصلت عام ١٩١٨ (١,١١,٠٢٧) لك روبية، وزادت قيمة المستوردات النسيجية من (-١,٦٢٠) جنيه إسترليني عام ١٩١٧ إلى (٣,٩٢٠,٠٠٠) جنيه إسترليني عام ١٩١٨، والحبوب من (٤٧٣,٠٠) ألف جنيه إلى (٩٦٠,٠٠٠) ألف جنيه والسكر من (٦٦,٠٠٠) ألف جنيه إلى (٤٤٠,٠٠٠) ألف جنيه للمدة نفسها[٢٥] أما الصادرات فقد طرأ عليها بعض التبدل تمثل بالانخفاض النسبي في حجم الصادرات الحيوانية، وارتفاع الصادرات الزراعية مثل التمور والحنطة والشعير[٢٦]. ومما زاد من سوء هذه الأوضاع توسع النفوذ التجاري

لليهود في هذه المدة نتيجة تناهي مصالحهم وتطابقها مع بريطانيا الأمر الذي أشار إليه المفوض المدني البريطاني في بغداد عام ١٩١٨ قائلاً: "لقد وجهت عنايتي دوماً إلى القيام بدعم ناشط للجماعات اليهودية التجارية، كإمكانيات ثمينة ذات قيمة سياسية كبيرة، وفعلت ما باستطاعتي لكي أظهر لهم إن ثمرة نوايانا في هذه البلاد ستكون لذيذة المذاق ومفيدة لهم، وربما أكثر من أي فئة"[٢٧].

واستمراراً لسياسة بريطانيا الاقتصادية لغرض إحكام سيطرتها الاقتصادية على تجارة العراق الخارجية، اتخذت سلسلة من الإجراءات الاقتصادية، كان في مقدمتها إحلال العملة الهندية (الروبية) بدل الليرة العثمانية مما ألحق خسائر غير قليلة بالتجار وحركة التجارة[٢٨]. كما عملت على تغيير السياسة الكمركية التي كانت سائدة في العهد العثماني عن طريق استبدالها بقوانين ونظم جديدة لكي تحكم سيطرتها على حركة السلع وفرض الرسوم، فصدر بيان الكمارك رقم (١٤) لسنة ١٩١٨. الذي تألف من (١٦) مادة نصت على طريقة تعيين المراكز الكمركية وتحديد قيمة الرسوم الكمركية وعلى سلطة إعفاء السلع من الرسوم، فضلاً عن أحكام إجرائية وعقابية[٢٩]. كما لجأت السلطات البريطانية إلى تقرير النسب الكمركية المفروضة على السلع الصادرة والواردة، فصدر بهذا الشأن بيان تعريفة الرسوم الكمركية رقم ١٩ لسنة ١٩١٩، الذي تضمن فرض هذه الرسوم وجعلها بمستوى واحد وعلى جميع السلع المستوردة والمصدرة، مع استثناء بعض السلع، إذ نص البيان على خضوعها لرسوم قيميه أو نوعية أعلى من المستوى المقرر، أو أعفيت من الرسوم إطلاقاً، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع رسوم عدد متزايد من السلع، وزيادة عدد الإعفاءات من جهة أُخرى[٣٠].

ويذكر إن نسبة الرسوم الكمركية التي حددت بموجبها هذا البيان بلغت ١١% على جميع المواد المستوردة من قيمتها، أما رسوم الصادرات فقد حددت نسبتها بـ ١% ولكافة السلع في العراق، إلا انه استثنى من ذلك الصادرات الحكومية، والتمر الذي خضع لرسم كمركي مقداره ٢%[٣١]،الأمر الذي أدى إلى وقوع انعكاس أعباء هذه السياسة على ذوي الدخل الواطئ في الغالب، إذ كانت أغلب الرسوم قد فرضت على السلع الاستهلاكية والضرورية، كالسكر والشاي والقهوة والشخاط، كما أدى إلى

تقليص حجم السوق المحلية، ودون اكتراث من قبل السلطة البريطانية الذي كان هدفها الأساسي الحصول على أقصى ما يمكن من هذه الرسوم، أما الرسوم الخاصة بتجارة المرور (الترانزيت) فقد تضمنها بيان رقم (٦٣) لسنة ١٩٢٠ الذي حدد نسبة رسومها بمقدار ٨,١% لقاء مرورها[٣٢].

إذن يمكن أن نستنتج إن السياسة التجارية التي اتبعتها بريطانيا قد ساهمت إلى حد كبير في عرقلة تجارة العراق الخارجية وتحديد سماتها دون مراعاة تحقيق أي هدف لهذه السياسة، إذ كان جل اهتمامها تحقيق الموارد المالية لسد نفقاتها وتحقيق الأرباح، فضلاً عن ذلك ربط عجلة الاقتصاد العراقي بالاقتصاد البريطاني، وهو الهدف الذي سعت إليه وعملت على تحقيقه بكل الطرق والأساليب، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الاستيرادات وقيمها، مقارنة بالصادرات التي لم تصل إلى المستويات المطلوبة، مما وسع من دائرة الاختلال في الميزان التجاري.

والجداول (٤) (٥) (٦) تبين حجم الاختلال الكبير نتيجة لزيادات الواردات على الصادرات.

جدول (٤)

قيم الصادرات والواردات من والى ميناء البصرة (١٩١٥–١٩١٨)[٣٣]

السنوات المالية	الاستيرادات لك الروبية	الصادرات لك الروبية	مقدار العجز
١٩١٥	٩٤٥	–	–
١٩١٦	٢٠,٤٩٤	–	–
١٩١٧	٦٢,٥٤٤	١٢,٢٨٨	٥٠,٢٥٦
١٩١٨	١,١١,٠٢٧	١٣,٤٩١	٩٧,٥٣٦

جدول (٥)

قيم الصادرات للفترة ١٩١٨–١٩٢٠[٣٤]

المواد المصدرة	السنة المالية ١٩١٨ القيمة بالجنيه الإسترليني	السنة المالية ١٩١٩–١٩٢٠ القيمة لك روبية
الصوف	٣٠٦,٠٠٠	٢٥
التمور	٢٦٦,٠٠٠	٢٢١
المنسوجات	١٤٠,٠٠٠	٥٣١
الجلود	٢٦,٠٠٠	–
الشاي	١٦,٠٠٠	٣٤
السكر	–	٨٠
السجاد	–	٣٦
الحبوب	–	٢٩
الصمغ	–	١٠
التوابل	–	٩,٥

جدول (٦)

قيم المواد المستوردة خلال السنتين الماليتين (١٩١٩–١٩٢٠)[٣٥]

المواد المستوردة	السنة المالية (١٩١٩–١٩٢٠) لك روبية
السلع النسيجية	٩٥٧
السكر	٢١٨
الشاي	٦٥
الحبوب	٦٥
التبغ	٦٤
السجاد	٤٢
المشروبات الروحية	٢٩
أوراق السجائر	٢٦
المعادن والخامات	٢٥
الصابون	٢٣
الزيوت	١٧

بعد وضع العراق تحت الانتداب بموجب قرار المجلس الأعلى لقوات التحالف المنعقد في سان ريمو في فرنسا في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٢٠[٣٦]، خضع العراق لسياسة الباب المفتوح في التجارة الخارجية مع الدول الأعضاء في عصبة الأمم التي تتضمن أن تعامل الدولة المنتدبة رعايا جميع الأمم معاملة متساوية في شؤون الاقتصاد والتجارة في الأراضي المشمولة بالانتداب[٣٧]. لاشك إن هذه السياسة أدت إلى عرقلة التقدم الاقتصادي في العراق، إذ بموجبها تم دمجه بصورة أكثر في السوق والاقتصاد الرأسمالي، لاسيما إن سلطات الإنتاج كانت حريصة على أن لا يخرج العراق من حيز الاستهلاك إلى حيز الإنتاج الصناعي وإبقائه بلداً زراعياً في حدود معينة بعد أن عززت كثيراً من السيطرة الإقطاعية على الأراضي الزراعية وعدم إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج[٣٨].

رافق هذه السياسة إصدار العديد من القوانين الكمركية التي شملت قيودها الكثير من السلع، مما أدى التأثير سلباً وبشكل كبير على سياسة الاستيراد والتصدير بسبب طابعها المالي ودون الاهتمام بين سلع الاستهلاك والإنتاج. كان لهذه القوانين أثراً ملحوظ في الضائقة الاقتصادية التي حدثت في السنتين ١٩٢١ و ١٩٢٢، كما أدت إلى وضع العراقيل أمام التجارة مع تركيا وسوريا[٣٩]. والجدول (٧) يوضح أهم المتغيرات التي أوردتها بعض القوانين عند المستوى السابق لبعض السلع والمواد الرئيسية الاستهلاكية والإنتاجية.

جدول (٧)

المادة	المستوى السابق	قانون رقم (٧) وتعديله رقم (٤١) لسنة ١٩٣٠	قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٠ وقانون رسوم النفط لسنة ١٩٣١	قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٣٢
سكر	%١٠٠	٠٠	%١١٠	%١٢٠
بنزين	%٤٠	٠٠	%٧٥	٠٠
شاي	%١٠٠		%١١٠	%١٢٠
سيارات	%٣١	٠٠	%٣٦	%١٣
ملابس جاهزة	%١٥	%٢٠	%٢٤	..
سمنت	%٣٠	٠٠	%٣٣	%٣٩
سكائر	%٩٠	%١٢٥	%١٥٠	٠٠
رز	%١٥	%١٠٠	%١٢٠	٠٠
كبريت	%١٤٠	٠٠	%١٥٤	%١٦٨
حنطة وشعير	%١١	٠٠	%١٢	%١٨
سمن	%١٠	%٢٥	%٣٠	٠٠

كما استمر الفرق كثيراً بين الصادرات والاستيرادات، الأمر الذي أدى إلى استمرار العجز في الميزان التجاري بتفوق واضح للاستيرادات على الصادرات، والجدول الآتي يوضح أحجام الصادرات والاستيرادات والترانزيت ١٩٢١-١٩٢٨ مقدراً بـ (لك روبية)[٤٠].

جدول (٨)

السنة المالية	الصادرات	الاستيرادات	الترانزيت
١٩٢١-١٩٢٢	١٠٦	١٩٤	.
١٩٢٢-١٩٢٣	١٠٨	١٦٨	.
١٩٢٣-١٩٢٤	١٣٦	١٨٢	.
١٩٢٤-١٩٢٥	١٤٢	١٩١	.
١٩٢٥-١٩٢٦	٥٠٢,٠٩٧,٣٨٣	١٠٥,٨٣,٠٣٣	٧٠٦,٣٤,١٩٣
١٩٢٦-١٩٢٧	٤٦٠,٨٩,٢٢٩	٩٨٥,٥١,٠٥٤	٤٧٧..٥٧١,٨٣
١٩٢٧-١٩٢٨	٦١٧,٠٠,٩١٦	١٠٨,٥١,٧٦٨	٥٨٣,١٥,٠٨٤

ومن خلال تحليل الجدول أعلاه، نلاحظ التفاوت الكبيرة بين الصادرات والاستيرادات وانعدام تجارة الترانزيت لأكثر من سنة، حيث ظهر تفوق الاستيرادات على الصادرات. وقد عللت المصادر إن سياسة سلطة الانتداب هي التي أوجدت هذه المظاهر إذ بعد انتقال العراق إلى هذه المرحلة من حياته السياسية انتقل أسلوب حكم بريطانيا من الحكم المباشر إلى غير المباشر، وكانت الاستخبارات السياسية هي التي تسيطر على مهام الحكومة في هذه المرحلة دون الاهتمام بالوضع الاقتصادي[٤١]، وهذا يعني إن سياسة العراق التجارية في هذه المرحلة كانت خاضعة بشكل واضح لتوجهات ومصالح دولة الانتداب بريطانيا[٤٢].

جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في خريف ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الأمريكية، لتؤكد حجم ارتباط الاقتصاد العراقي وتجارته بالسوق الرأسمالية، لاسيما إن الدول الاستعمارية الرأسمالية قد هيمنت على معظم اقتصاديات وموارد الدول المختلفة (المستعمرة)، فقد وجدت تلك الدول صعوبات كبيرة في تصريف منتوجاتها وارتفاع أسعارها بسبب تقلص طلب البلدان الصناعية، مما أدى إلى حدوث انخفاض كبير في أسعار تلك المنتوجات وصل حوالي إلى نصف ما كان عليه قبل حدوثها[٤٣].

وما كان بوسع العراق، الذي أخذ بالاندماج بالسوق الرأسمالية، إن يبقى بمعزل عن آثارها، إذ أخذ العراق يعاني من ظاهرة لم يعرفها من قبل، ظاهرة تردي الأوضاع بسبب فائض الإنتاج وانخفاض الأسعار وهما من السمات الملازمة لأزمات البلدان الرأسمالية[٤٤].

ومهما يكن من أمر، فإن الأزمة الاقتصادية تركت آثاراً واضحة على تجارة العراق الخارجية بشقيها، إذ هبطت الصادرات العراقية من (٤,١٣٦,٠٠٠) دينار سنة ١٩٢٩ إلى ٢,٤٧٧،٧٣٨ سنة ١٩٣٢، كما لم تكن تجارة الاستيراد بأحسن حالاً فقد أدى الهبوط الكبيرة الذي طرأ على القوة الشرائية لدى السكان إلى تدهور إمكانية استيراد السلع والبضائع الأجنبية من الخارج لذلك انخفضت قيمة المستوردات ٧,٣٦٦,٥٤٦ دينار إلى ٥,٣٥٢,٣٦٣ و ٤,٧٩٦,٨٠٧ و ٦,٢٣٧,٦٨٣ للسنوات ١٩٣٠-١٩٣٢ على التوالي[٤٥].

لقد بقيت الحبوب مكدسة في الموانئ، كما اضطر أصحاب مكابس التمور إلى غلق أبوابهم أمام التمور، وانخفضت استيرادات الأقمشة وهي أحد المواد الأساسية إلى ٢٥%، ولا نغالي إذا ما ذكرنا إن تدني الأسعار كان مستمراً، الأمر الذي أدى إلى إن اشهر عدد كبير من التجار إفلاسهم، وتضاعفت صعوبات ميزانية الدولة[٤٦]. ومما له مغزى في هذا الجانب إن تجارة الترانزيت طرأ عليها تدهور ملموس خلال السنة الأولى منها، إذ انخفضت قيمة بضائع الترانزيت المنقولة من والى ايران بنسبة ١٨%، الأمر الذي ترك آثاراً مباشرة على مصالح الدولة وكثير من التجار العراقيين[٤٧].

ومما يستحق الذكر، إن معالجات الحكومات العراقية المتعاقبة لم تكن بالمستوى الذي يرتقي إلى آثار هذه الأزمة، فقد كانت إجراءات سطحية، إذ لم تتخذ إلغاء رسوم الصادر على الحبوب وتخفيض رسوم الميناء وأجور نقل الحبوب بواسطة السكك الحديد والسفن النهرية، كما إنها لم تحاول البحث عن أسواق تجارية جديدة للمنتوجات العراقية، ومن جانب آخر أسهمت محاولات الجشعين من تجار وغيرهم استغلال الظروف عن طريق المغالاة في رفع الأسعار واستخدام الغش الذي أخذ يطال كثير من السلع وفرضوا نسبة عالية من الأرباح على ديون الفلاحين وصلت إلى ٣٠% وفي حالة العجز فإن الراهن يسجل المرهون باسم الدائن وأحياناً بربع القيمة[٤٨]، مما انعكس كل ذلك على واقع تجارة العراق الخارجية وجعلها في أدنى مستوياتها.

أما بخصوص علاقات العراق التجارية في هذه المدة (١٩٢١-١٩٣٢) فإنها كانت في معظمها مع الدول الأوربية، إذ احتلت بريطانيا المرتبة الأولى في التعامل التجاري مع العراق، وجاءت بعدها في المرتبة الثانية فرنسا فألمانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وإيطاليا[٤٩] وعلى صعيد دول الإقليم والجوار فإن التجارة مع إيران وتركيا احتلت حيزاً ملحوظاً، كما ارتبط العراق بعلاقات تجارية مع سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية والأردن، فضلاً عن ذلك كان للعراق علاقات تجارية مع جنوب آسيا وشرقها لاسيما مع الهند واليابان[٥٠].

وهكذا يمكن القول إن تجارة العراق الخارجية في هذه المرحلة أخضعت بالكامل للسياسة البريطانية سواءً على الصعيدين النظري والعملي، ولم تكن سوى أداة لتحقيق المصالح الرأسمالية بصورة عامة وبريطانيا بشكل خاص، وإن القائمين على سياسة الحكومة العراقية لم يكونوا سوى أداة من هذه الأدوات لارتباط مصالحهم السياسية لهذه السياسة، الأمر الذي أدى إلى تخلف تجارة العراق وتحديد نشاطها في دخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢.

الخاتمة

كانت تجارة العراق الخارجية بالرغم من اعتمادها على وسائل بسيطة من حيث نوعية تلك البضائع أو سائل نقلها فأنها كانت محكومة بالاحتلالين العثماني والبريطاني، الأمر الذي جعلها غير متوازنة وفق المنظور الاقليمي الدولي الذي حصل في تلك الفترة بهدف سيطرة الدول المحتلة ولاسيما بريطانيا على المقومات الأساسية لتلك العناصر سواءاً أكانت مواد إنتاجية أو استهلاكية أو معدات خفيفة تساعد على تطور الدول بهدف بقاء العراق تحت الهيمنة الرأسمالية اقتصاداً وزراعياً وتكنولوجيا خدمة لمصالحها.

لقد ركز البحث في ثناياه على حقيقة أضحت بارزة نتيجة سيطرة بريطانيا على تجارة العراق الخارجية، وهي أن ارتفاع أسعار الاستيرادات سببت انخفاضاً في الدخل القومي الحقيقي المقابل للدخل الوطني النقدي، مما أدى إلى زيادة نسبة المصروفات ، ولما كانت قيمة الاستثمار الداخلي يحتمل أن يرتفع أيضاً بحيث لا ينخفض على الأقل مع ارتفاع أسعار الاستيرادات، فيبدو من المعقول أن نستنتج أن قيمة المصروفات الداخلية تتناسب طردياً مع أسعار الاستيرادات أي أنها ترتفع بارتفاع أسعار الاستيرادات، كذلك أنصب موضوع البحث على التجارة الخارجية العراقية حتى عام ١٩٣٢ ودخول العراق لعصبة الأمم مقارنين بين الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى وما بعدها.

المصادر

[1] ينظر: لجنة في وزارة المعارف، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، بغداد، ١٩٤٧، ص ٨-١٠؛ عوني بكر صدقي وآخرون، جغرافية العراق والبلاد العربية، بغداد، ١٩٥٦، ص ٥٠؛ جاسم محمد الخلف، محاضرات عن جغرافية العراق، الطبيعة الاقتصادية والبشرية، القاهرة، ١٩٦١، ص ١١-١٣,

[2] عبد الوهاب حميد رشيد ، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ، معهد الاتحاد العربي ، القاهرة، ١٩٧٦،ص٢٨؛ عبد الرحمن زكي ، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية،دار الجامعة المصرية، ١٩٧٦، ص٧٥.

[3] كانت هذه التجارة قبل هذا التاريخ تعتمد على السلع الخفيفة الثمينة وفق قاعدة (ما خف وزنه وغلا ثمنه) نظراً لتكاليف الإبحار ومخاطره، سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، النجف، ١٩٧٣، ص ١٢.

[4] كانت أبرز عمليات المسح التي جرت في هذا الجانب، المسح الذي قام به فرانسيس رودن جنزني F.R. Chesny ومساعده هنري بلوص لنج H.B. Lynch. ينظر:

G.A. Saldannda, Precise of Turkish affairs 1801-1905, London, 1986, pp. 167-168

كذلك ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر الخياط ،ط٦، اليقظة العربية، بغداد ، ١٩٨٥،ص٣٥٢-٣٥٤.

صالح خضر محمد الدليمي، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق ١٨٣١-١٩١٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص ٢٨.

[5] مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، ١٩٤٩، ص ١٨-١٩.

[6] للمزيد من التفاصيل عن هذه الإصلاحات ينظر:

عبد الوهاب القيس، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في العراق ١٨٣٩-١٨٧٦، "مجلة كلية الآداب"، العدد الثاني، كانون الثاني ١٩٦١، ص ١١١-١١٢؛ إبراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٦، الموصل ١٩٨٦، ص ١٧٧-٢٣٠، ز.ي هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤٤-٤٦.

[7] وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية، بغداد، ١٩٨٥، ص ٤١-٤٢؛ جلال احمد حسين، الشرق العربي والمغرب، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي الغربي والعلاقات الاقتصادية العالمية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٧-٢٨.

[8] فلاديمير بوريس لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيف البستاني، موسكو، ١٩٧٠، ص ٢٧٣؛ حسين القهواني، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٩٦-١٩١٤، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣١٨.

[٩] حول تقويم سياسة مدحت باشا ينظر: عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٢، ص ٣٢-٣٤؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، جـ ٢، بغداد، ١٩٧١، ص ٢٤٨-٢٥٠.

[١٠] غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٩٣-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ١٨٨؛ ألكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، جـ ١، ترجمة هاشم التكريتي، البصرة، ١٩٨٢، ص ٩٥-٩٦.

[١١] مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ١٩.

[١٢] مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٢٠؛ تقرير الرئيس موزي عن الحالة الاقتصادية والمالية في العراق، ت، جبرائيل البناء، مجلة غرفة التجارة، العدد ١٢، أيلول ١٩٤٩.

[١٣] الجنيه الإسترليني يعادل (٤٠٠ روبية)، د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/١٤١٢، التقارير المالية والاقتصادية عن الحالة في العراق في الماضي والمستقبل، ص ١٧، ص ١٢٣؛ مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٢٠. وقد وردت قيم الاستيرادات والصادرات لولايتي البصرة وبغداد بالباون الإسترليني الذي يعادل (١٠٠٠ دينار).

[١٤] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، المصدر السابق، ص ١٢٤.

[١٥] د.ك.و، المصدر السابق، ص ١٢٤، وللتفصيل عن الميزان التجاري وحسب النسب المئوية مع هذه الدول ينظر: محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، بيروت ،١٩٦٥، ص ١٣٩.

[١٦] مذكرات سليمان فيضي، في غمرة النضال، بيروت، ١٩٧٤، ص ٤٩؛ سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي للعراق، بغداد، ص ٤٨-٥٧.

[١٧] عبد الرزاق الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥، بغداد، ١٩٧٨، ص ٣٤. وللمزيد من التفاصيل عن دور اليهود في الأوضاع الاقتصادية ينظر: احمد عبد القادر القيسي، الدور الاقتصادي لليهود في العراق ١٩٢٠-١٩٥٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، لكلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨.

[١٨] توماس بالوك، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق، ترجمة محمد سلمان، بغداد، ١٩٥٨ ، ص ٥-٦.

[١٩] محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي، المصدر السابق، ص ٩٩.

[٢٠] مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٢٥.

[٢١] استغرقت عملية الاحتلال البريطاني للعراق أربع سنوات، بدأت باحتلال الفاو في ١٩١٤/١١/٦ وانتهت باحتلال الموصل بعد إعلان هدنة مودروس في الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩١٨. ينظر: كير ترودبيل (المى)، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، ١٩٧١، ص ١٥٣-١٥٤؛ غانم محمد ، الحركة الوطنية في الموصل منذ عام ١٩٢١ حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الخامس، جامعة الموصل، ص ٦٣-٦٤.

[٢٢] علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، جـ ٥، بغداد، ١٩٧٧، ص ٢١؛ كمال مظهر احمد، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين، بغداد، ١٩٧١، ص ٢١.

[٢٣] محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص ٩٨.

[٢٤] حميد احمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، بغداد، ١٩٨٠، ص ٤٨٨-٤٨٩، يوسف غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، بغداد، د.ت، ص ١٣٢-١٣٥.

[٢٥] ينظر: عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٦٨، ص ٨٧؛ عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص ٤٧٧. ويذكر إن كل لك يماثل مائة ألف ليرة.

[٢٦] محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص ٩٨، ١٢٧.

[٢٧] ينظر: صباح عبد الرحمن، النشاط الاقتصادي ليهود العراق، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٦٧.

[٢٨] سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، بغداد، ١٩٦٩، ص ٢٣؛ عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٧٩٢، ويذكر إن السعر القانوني لليرة العثمانية حدد بأربعة عشر روبية وأربع آنات، وإن الروبية كانت تساوي خمسة وسبعون فلساً. ينظر: مجموعة البيانات والقوانين الصادرة من القانون العام للمدة ١١ آذار-١٩١٧- ١أيلول، بغداد، ١٩٣٦، ص ٣٥-٣٦.

[٢٩] مجموعة البيانات والقوانين البريطانية، المصدر السابق، ص ٣٦-٤١.

[٣٠] صدر من قبل هذا البيان أربع إعلانات كمركية حدد رسوم الاستيراد والتصدير إلا إن هذه الرسوم لم تكن تشمل كل العراق. وقد ألغيت هذه الإعلانات بهذا البيان، ينظر: مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٤٣-٤٤.

[٣١] شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة سعد رحيم، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٢.

[٣٢] بلغ المعدل السنوي لواردات الكمارك في تلك الحقبة مليون وخمسمائة ألف دينار تقريباً أي ما يعادل ٣٦% من مجموع واردات الخزينة وللمزيد ينظر:
محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص ٣٥٠-٣٥١؛ مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٨٧-٨٨.

[٣٣] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/١٤١٢، التقارير المالية والاقتصادية، تقرير عن تجارة العراق، و ١٧، ص ١١٣-١١٦.

[٣٤] يوسف غنيمة، تجارة العراق قديمها وحديثها، بغداد، ١٩٣٨، ص ١٣٨-١٣٩.

[٣٥] المصدر نفسه، ص ١٣٨.

[٣٦] مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

[٣٧] محمد عويد الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، لكلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٣١.

[٣٨] حافظ التكمجي، الاقتصاد العراقي، أسسه واتجاهاته، " مجلة الثقافة الجديدة"، ، العدد ٩، بغداد، ١٩٥٩، ص ٢٣٥؛ حافظ التكمجي، دراسة في التخصص الاقتصادي في العراق، " مجلة الاقتصاد"، العدد الاول، حزيران، ١٩٦٠، ص ٢٧؛ مدى الشابندر، شذرات، بغداد، ١٩٦٧، ص ١٩.

[٣٩] بلغت مجموع القوانين الصادرة للمدة (١٩٢١-١٩٣٢) أربع عشر قانوناً أكدت جميعها على رفع الرسوم الكمركية ويقيدها بضوابط سلطات الانتداب أو حسب مشورتها للمزيد من التفاصيل ينظر: مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٤٣، ٤٨، ٥٥؛ "تقرير غرفة تجارة بغداد، لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦"، بغداد، ١٩٣٧، ص ٩١.

[٤٠] الحكومة العراقية، دائرة الكمارك العامة، التقرير الإداري لسنة ١٩٢٣-١٩٢٤، بغداد، ١٩٢٥، ص ٢؛ التقرير البريطاني من حكومة صاحب الجلالة البريطاني إلى عصبة الأمم عن الأحوال الإدارية في العراق، ترجمة " جريدة العالم العربي" ، العدد ١٤٥٨، ١١ كانون الأول، ١٩٢٨.

[٤١] فيليب أيرلند، المصدر السابق، ص ٢١٢؛ عبد المجيد كامل التكريتي، تبوء الأمير فيصل عرش العراق سنة ١٩٢١، المفصل في تاريخ العراق، مجموعة من الباحثين، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٨٦,

[٤٢] جواد هاشم وآخرون ، لمحات في تطور الاقتصاد العراقي ، قطاع التجارة الخارجية ، المؤسسة العربية ، بيروت ، ١٩٧٧، ص٧ ؛ حسين جميل ، العراق الجديد، بيروت ،١٩٥٨،ص١٨.

[٤٣] ينظر: كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٦، ص ٨٧-٨٩؛ حسن النجفي، التجارة الخارجية وسياسة العراق في حقلي الاستيراد والتصدير، " مجلة التجارة"، ، ج ١، آذار ١٩٦٤، ص ٢١-٢٢.

[٤٤] ينظر: مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٩٧؛ صادق الخليل، تجارتنا العامة، بغداد، ١٩٦٠، ص ٤.

[٤٥] ينظر: الحكومة العراقية، وزارة المالية، مديرية التجارة، المجموعة الإحصائية للسنوات ١٩٢٧-١٩٣٢، بغداد، ١٩٣٥، ص ٩٩-١٠٥؛ "المجموعة الإحصائية للتجارة الخارجية ١٩٢٧-١٩٦٠"، بغداد، ١٩٦١، ص ٣.

[٤٦] كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص ١٠٠-؛ زكريا أحمد نصر، النقد والائتمان في الرأسمالية والاشتراكية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٣١٨.

[٤٧] كمال مظهر احمد، صفحات من...، المصدر السابق، ص ٩٨-١٠٠.

[٤٨] المصدر نفسه، ص ١٠٤، ,١١٠

٤٩ سعيد عبود السامرائي، مركز التمور في الاقتصاد العراقي، مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج٢، حزيران ١٩٦٤، السنة٢٧ ، ص٨٨و١١٠؛ احمد رضا السيد علي ، التجارة الخارجية واثرها في عملية النمو الاقتصادي ، مجلة الاقتصاد ، العدد١٠، ١٩٧١.

[٥٠] ينظر: نوري عبد الحميد العاني، خدمات وكلاء التاج البريطاني في العراق، " مجلة المؤرخ"، ، العدد الثاني والعشرين، ١٩٨٢، ص ١١٣؛ "مجلة غرفة تجارة بغداد"، العدد الخامس، أيار ١٩٣٩، ص ٤٤٧.